



المركز الجامعي أحمد بن يحيى الوشريسي تيسمسيلت

المعيار

في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية

مجلة دورية محكمة

إصدارات المركز الجامعي تيسمسيلت

العدد 20 ديسمبر 2017

SSN 2170-0931

شارك في هذا العدد

د. هنان مليكة، د. بواب بن عامر، أ. عمر غول،
أ. علي قوق، الباحث معقافي الصادق، الطالب ضامن الجيلالي،
أ. بوراس نادية / د. لريد محمد أحمد، د. بوسهوة نذير، مبروك رمضان،
بن ساسي هجيرة، د. العيداني إلياس، كسنة محمد، عثمان أحمد،
ساجي فاطمة، الباحث دعاس عز الدين، الباحثة بلعيد حياة، دغوم هشام،
قبالي عبد النور، جدار رياض، عمر بن سليمان طالب دكتوراه،
الأستاذ يحياوي عبدالرحمان، د. يسعد عبد الرحمن،
مكاوي محمد الأمين / أ.د شريط عابد، بن عثمان جهاد / أ.د. زرواط فاطمة الزهراء،

المعيار

في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية
مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي
تيسمسيلت - الجزائر

العدد 20 ديسمبر 2017

ISSN-2170-0931

المعيار

العدد 20 ديسمبر 2017

مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي أحمد بن يحيى
الونشريسي تيسمسيلت - الجزائر

ردمك ISSN 2170-0931

البريد الإلكتروني: www.asjp.cerist.dz (العلوم الاجتماعية)

رئيس المجلة:

أ. د. دحدوح عبد القادر

المدير المسؤول عن النشر:

د. عيساني محمد

رئيس التحرير:

د. مرسي رشيد.

نائب رئيس التحرير:

د. علاق عبد القادر، د. دراجي عيسى

هيئة التحرير:

أ. د. غربي محمد، د. بوراس محمد، أ. د. شريط عابد، د. محي الدين محمود عمر، د. روشو خالد، د. مرسي مشري، د. العيداني إلياس

الهيئة العلمية:

من المركز الجامعي تيسمسيلت: أ. د. غربي محمد، د. بوراس محمد، د. علاق عبد القادر، د. روشو خالد، د. لعروسي أحمد، د. مرسي مشري، د. فزران مصطفى، د. شعشوع قويدر، د. زرقين عبد القادر، د. محمودي قادة، د. دراجي عيسى، د. محي الدين محمود عمر، د. العيداني إلياس، د. عيسى سماعيل، د. بوزكري الجيلالي، د. ضويبي حمزة، د. براضية حكيم، د. طالم صالح، د. عادل رضوان. من جامعة ابن خلدون تيارت: أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فناك علي، أ. د. بوساحة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د. شريط عابد

شروط النشر وضوابطه

تراجعى فى المقال الشروط التالية:

- 1- أن لا يكون المقال قد سبق نشره أو قدم لمجلة أخرى للنشر (تعاهد مضى من قبل المعنى).
- 2- كل المقالات تخضع للتحكيم.
- 3- لا يقل البحث عن عشرة صفحات ولا يتجاوز خمسة عشر صفحة.
- 4- بالنسبة للغة العربية يكون الخط ب Traditional Arabic فى متن المقال بحجم 16 بفارق طبيعى بين السطور 0/0 Simple، أما الخط فى اللغات الأجنبية الأخرى فيكون بـ Roman Times News بحجم 12 بفارق طبيعى بين السطور 0/0 Simple
- 5- المصادر والمراجع تكون فى آخر المقال، وبطريقة يدوية ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي، حيث يذكر المؤلف، ثم عنوان الكتاب، دار النشر، المدينة، البلد، رقم الطبعة، سنة الطبع. وأخيرا الصفحة.
- 6- المجلة: المؤلف، "عنوان المقال"، عنوان المجلة، الرقم، السنة. وأخيرا الصفحة.
- 7- كتاب جماعي: المؤلف، "عنوان الفصل"، ضمن (عنوان الكتاب)، منسق الكتاب، الطبعة، المدينة، دار النشر، وأخيرا الصفحة.
- 8- الأطروحات: المؤلف، (السنة)، عنوان الأطروحة، أطروحة دكتوراه تخصص.....، الجامعة، البلد.
- 9- يرفق المقال أو الدراسة بملخص باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، فى عشرة أسطر (150 كلمة على الأكثر) مع عشر كلمات مفتاحية
- 10- على الأكثر) على أن يعبر عن محتوى المقال المقدم للنشر.
- 10- كل مقال غير قابل للنشر لن يعاد لصاحبه واللجنة العلمية تعلمه بنتائج تقييمه العلمى وفق التحكيم.
- 11- يقدم صاحب المقال عنوانا لضمان مراسلته من قبل هيئة تحرير المجلة.
- 12- يمكن لصاحب المقال المنشور الاطلاع عليه فى الموقع الالكترونى للمركز الجامعي .
- 13- الأعمال المقدمة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- 14- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسؤولة عن آراء وأحكام الكاتب.

ترسل المقالات البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

مجلة المعيار

كلمة العدد

بعد دخول مجلة **المعيار** إلى بوابة النشر الإلكترونية ASJP.cerist.dz في عدديها التاسع عشر والعشرين، تكون قد حققت خطوة جبارة في الانضمام إلى الفضاء العلمي الجامعي المحكم.

احتوى العددان كعادتهما على أبحاث متنوعة، في الآداب والعلوم والإنسانية والاجتماعية، فجمع هذا العدد المقالات التي تناولت مواضيع ذات الصلة بكل ماهو أدبي، إنساني واجتماعي، كمفهوم الثقافة الجمالية في الحضارات والابداع الشعري القديم بين هاجس الإبداع وسلطة الرقيب، وأزمة الفكر العربي المعاصر، والفلسفة والتاريخ. ليختتم بأبحاث اجتماعية أخرى في النشاطات البدنية والرياضة، الكفاية التدريسية لأستاذ التعليم الثانوي وعلاقتها ببعض المهارات الحياتية (التواصل) لدى تلاميذ المرحلة الثانوية أثناء حصة التربية البدنية والرياضية. هذا عن العدد التاسع عشر.

في حين جاء العدد العشرون متنوعا بين الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، فكانت مواضيعة الحقوقية والسياسية تتحدث عن الشريعة والقانون، وعن أسعار النفط ودور الميزانيات العامة للدول، والبرصة الجزائرية ودورها في التنمية، وواقع القيادة في المؤسسة وتنمية الموارد البشرية.

المدير المسؤول عن النشر

د. عيساني محمد

فهرس الموضوعات

- د. عيساني محمد: ص 04
- كلمة العدد.
- د. هنان مليكة، د. بواب بن عامر: ص 07
- خدمة الزوجة لزوجها ونفقة توفير خادم لها بين الحق والواجب
- أ. عمر غول: ص 22
- مجلس الدولة وحماية الحقوق والحريات الأساسية في الجزائر
- أ. علي قوق: ص 40
- الإصلاح الإداري وسياسات التنمية المحلية في ماليزيا
- الباحث معقاني الصادق: ص 61
- البعد البيئي لسياسة السكن في الجزائر
- الطالب ضامن الجيلالي: ص 83
- المستوطنات الإسرائيلية في ظل قرارات مجلس الأمن الدولي
- د. لرهيد محمد أحمد/ أ. بوراس نادية: ص 91
- حق الضحية في الوساطة كآلية بديلة عن المتابعة الجزائية.
- د. بوسهوه نذير: ص 105
- أثر إدارة رأس المال الفكري على منظمات الأعمال
- مبروك رمضان: ص 118
- أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر (2001 – 2015)
- بن ساسي هجيرة: ص 136
- الفقر في الجزائر - دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000/2015-
- د. العيداني إلياس : ص 158
- بطاقة الأداء المتوازن الـ BSC كمدخل من مداخل تفعيل مفهوم حوكمة المؤسسات
- كسنة محمد، عثمان أحمد: ص 176
- تنمية الموارد البشرية استراتيجية فاعلة في تجسيد حوكمة المؤسسات
- ساجي فاطمة : ص 197
- فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة
- الباحث دعاس عز الدين : ص 214
- نظام الإدارة المتكامل للجودة والبيئة والصحة والسلامة المهنية -الإطار النظري-
- الباحثة بلعيد حياة : ص 229
- واقع القيادة والإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية.
- دغوم هشام، قبالي عبد النور، جدار رياض : ص 247
- واقع ودور البورصة الجزائرية في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والحلول

- عمر بن سليمان طالب دكتوراه : ص 268
- الاستثمار السياحي في الإمارات العربية المتحدة كآلية لدعم الاقتصاد الوطني (2016-2007)
- الأستاذ يحياوي عبد الرحمان : ص 288
- المراجعة التسويقية كأداة لتقليل أثر البيئة الخارجية للمؤسسة
- د. يسعد عبد الرحمن: ص 306
- دراسة قياسية لكفاءة السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر بواسطة نموذج سانت لويس St-Luis للفترة 1990-2015.
- مكاوي محمد الأمين / أ.د شريط عابد : ص 330
- اختلالات التوازن المالي في النظام الرأسمالي
- بن عثمان جهاد/ أ.د. زرواط فاطمة الزهراء : ص 352
- إشكالية البيئة والاقتصاد بين التناغم والتنافر

اختلالات التوازن المالي في النظام الرأسمالي

مكاوي محمد الأمين

طالب دكتوراه - جامعة الشلف

أ.د شريط عابد

أستاذ التعليم العالي - جامعة تيارت

ملخص

الواقع العملي للاقتصاد الرأسمالي يظهر عدم التوافق بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية، ولم يحقق التوزيع الأمثل ولا التخصيص الفعال، وتميز بتكرار ودورية أزماته المالية والاقتصادية، نتيجة الاختلالات الهيكلية في الدورة الاقتصادية الملازمة لميكانزمات عمله ومهما تعددت الأسباب لوجود هذه الاختلالات، فإن آثارها السلبية تنعكس بالدرجة الأولى على اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة، محدثة أزمات مالية واقتصادية بأكثر حدة مما تحدثه في اقتصاديات البلدان النامية.

الكلمات المفتاحية: الرأسمالية، الأزمة المالية، المرحلة الانخفاضية، التراجع، الركود الاقتصادي، الإفلاس، المشتقات المالية، .

-Abstract-

The aim of this research is to find out the real causes that led to the emergence of financial crises on a regular basis, which is one of the structural imbalances in the capitalist system as well as taking advantage of the mistakes that led to the emergence of financial crises and to try to avoid future crises that may be more severe and violent. The research found that during the last decade, the capitalist countries were the only ones that were severely affected by the economic crises. These countries are the cause of these crises due to their free economic policy and the lack of state control over this economic system.

Key Words: Capitalism, Financial crisis, The recessionary phase, Recession, Depression, Financial derivatives, Bankruptcy.

مقدمة:

الأزمة الاقتصادية هي تعبير عن وجود اختلالات في التوازنات الاقتصادية وتفاوتات حادة في المتغيرات الاقتصادية الكلية، خاصة تلك المرتبطة بالجانب المالي. لذلك، فإن أية أزمة اقتصادية تنشأ غالبا من وجود أزمة مالية نتيجة وجود اختلالات عميقة وحادة ومفاجئة في بعض التوازنات المالية، يتبعها انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، سواء لدى المؤسسات المصرفية (أزمة سيولة، أزمة إئتمان...) أو لدى أسواق المال (حالة الفقاعات) أو لدى المؤسسات النقدية (أزمة العملات وسعر صرفها).

شكل تكرار الأزمات المالية في العالم ظاهرة تجعل من التعامل معها ضرورة لا بد منها لما تضمنته من أحداث قادت إلى تحولات جذرية أسهمت في تغيير مفاهيم وأسس وأنظمة دولية، غيرت مسار ومصير العديد من الدول، وتبقى هذه الأزمات محور اهتمام العالم كونها مصاحبة للاختلالات في السياسات الاقتصادية المتبعة والتي يميزها التباعد وعدم التوافق بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية، واعتبرت كنتائج منطقية جعلت من هذه الأزمات اختلالات بنيوية ملازمة للنظام الرأسمالي، متجاوزة الحدود والقيود لتصل إلى كل مجالات وقطاعات الدول والعالم عامة، حتى أصبحت تلقب بالأزمات المالية العالمية. وفي هذا الإطار، سنحاول الإجابة على السؤال التالي الذي نعتبره إشكالية البحث: ما مدى ملازمة وارتباط اختلال التوازن المالي بالنظام الرأسمالي؟ وما هي سبل تخفيف حدة آثاره؟

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من عنوان البحث ومن أهمية المتغيرات التي يتطرق لها الموضوع في كونها تدرس تأثير الأزمات المالية، إذ يعالج قضية مهمة من المواضيع التي يتزايد الاهتمام بها في الوقت الحاضر لما ثبت من أهمية دور الأنظمة في حدوث الأزمات المالية نتيجة وجود إختلالات التوازنات المالية في المنظومة المالية والاقتصادية للنظام الرأسمالي.

هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية البحث والإحاطة بالمتغيرات التي تحكمه وتحقيق الأهداف المرجوة منه، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الأزمة المالية

المحور الثاني: مراحل وأنواع الدورات الاقتصادية

المحور الثالث: آليات التصدي للأزمات المالية في الدول النامية

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الأزمة المالية

1- تعريف الأزمة المالية:

تعرف الأزمة - Crise - بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية في بلد ما أو عدة بلدان، وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض والطلب (الإنتاج والاستهلاك)، ويستعمل الاقتصاديون الغربيون في بعض الأحيان اصطلاح الدورة الاقتصادية Cycle Economique بدلا من كلمة Crise التي تدل على الأزمة. يمثل الفرق بين الاصطلاحين، أن الأزمة تدل على الاختلال أو الاضطراب في مرحلة زمنية أو مكانية معينة، في حين تدل الدورة Cycle على

انتظام حصولها بصورة متعاقبة ضمن الظواهر الطبيعية لها، مما يعني ذلك أن حصول الأزمات تمثل حالة متوقعة الحصول في النظام الرأسمالي وتمثل أحد مظاهره الطبيعية⁽¹⁾.

1-1- مفهوم الأزمة المالية:

حسب "Mishkin" الأزمة المالية هي "عجز الأسواق المالية على توفير رؤوس الأموال اللازمة للمستثمرين، أصحاب المشاريع الأكثر مردودية ويعزى هذا العجز بما يسمى بالانتقاء العكسي "sélection adverse"⁽²⁾ والخطر الخلقي "aléa moral"⁽³⁾.

ويمكن تعريف الأزمة المالية على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية، ومعدل الصرف، هذا الاختلاف في تقدير الظواهر الخاصة بالارتفاع والانخفاض يستلزم فترة طويلة لتفسيرها⁽⁴⁾.

2- كيفية حدوث الأزمة المالية:

```

graph TD
    A[ميزان ضخيم في الميزان التجاري] --> D[تشجيع المضاربة على العملة وذلك إذا كانت قيمة العملة لا تعبر عن حقيقة الوضع]
    B[انخفاض كبير في الإنتاجية] --> D
    C[انخفاض حجم الاحتياطي من نقد] --> D
    E((ضعف رقابة البنك المركزي على أسواق)) --> D
    F((ضعف رقابة البنك المركزي)) --> D
    D --> G[ارتفاع حاد في أسعار الفائدة للحفاظ على قيمة العملة]
    D --> H[إجبار الدولة على خفض قيمة]
    G --> I[انخفاض أداء الجهاز المصرفي]
    G --> J[ارتفاع نسبة الاستثمارات الأجنبية داخل الدولة]
    I --> K[ارتفاع أسعار]
    J --> L[تحويل كبير من البورصة للودائع المصرفية]
    H --> M[ضخامة الدين الخارجي قصير الأجل للقطاع الخاص، والذي]
    H --> N[زيادة عبء الدين الخارجي على القطاع]
    M --> O[خروج جماعي كبير ومفاجئ للاستثمارات]
    N --> P[أفلاس عدد كبير من الشركات]
    O --> Q[أفلاس عدد كبير من]
    P --> Q
    Q --> R[انخفاض حاد في قيمة العملة]
    R --> S[انخفاض حاد في قيمة العملة]
    R --> T[انخفاض حاد في قيمة العملة]
    S --> U[انخفاض حاد في قيمة العملة]
    T --> U
    U --> V[انخفاض حاد في قيمة العملة]
    V --> W[انخفاض حاد في قيمة العملة]
    W --> X[انكماش حاد في النشاط]

```

تاريخ التحكيم 15 ديسمبر 2017

وعموما يمكن تحديد أهم أسباب حدوث الأزمات المالية كما هو مبين في الشكل (1) في النقاط التالية:

- عجز ضخّم في الميزان التجاري.
- انخفاض كبير في الإنتاجية.
- انخفاض حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي.
- ضعف رقابة البنك المركزي على كل من أسواق أسعار الصرف والجهاز المصرفي.
- إن هذه الأسباب وغيرها تمثل عوامل رئيسية من أجل تحفيز وتشجيع المضاربة التي لها دور كبير في حدوث الأزمة المالية، وإضافة إلى تلك الأسباب نذكر ما يلي:
- ضخامة حجم الدين الخارجي قصير الأجل الممنوح للقطاع الخاص.
- ارتفاع نسبة الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة داخل البورصة.
- انخفاض أداء الجهاز المصرفي.
- ضعف رقابة البنك المركزي وعدم تلقيه أية معلومات عن الافتراض الخارجي للقطاع الخاص.
- التدخل السياسي في عمليات تنظيم القطاع المالي والاشراف عليه، الذي أسهم في تعميق كافة الأزمات المالية.

3- نماذج الأزمات المالية:

التحليل النظري للأزمات يتمثل في ثلاثة أجيال من النماذج.

3-1- النماذج من الجيل الأول:

حاول كل من Krugman (1979)، و Garber و Food (1984) تفسير أزمات ميزان المدفوعات التي حدثت خلال سنوات 1970-1980، مثل أزمة المكسيك 1973-1982 وأزمة الأرجنتين في عام 1978-1981، ووفقا لهذه النماذج، الأزمات يمكن أن تفسر من خلال عاملين أساسيين:

- التأثير السلبي لتدهور أساسيات الاقتصاد الكلي.

- العجز المستمر في الموازين المدفوعات.

هذان العاملان يمكن أن يسببا خللا في سوق النقود أو على مخطط الميزانية، بالإضافة إلى انخفاض مخزون احتياطي الصرف، ففي نظام سعر الصرف الثابت ينتج عن الارتفاع المفرط للتضخم تدهور قيمة العملة المحلية⁽⁵⁾، وبالتالي تضطر السلطات النقدية "البنك المركزي" إلى شراء عملتها بالاعتماد على احتياطي الصرف، الذي يتمخض عنه تراجع تدريجي لحجم هذا الأخير حتى الوصول إلى أدنى مستوى، ونتيجة هجمات المضاربة تخفض قيمة العملة⁽⁶⁾.

كما تشير هذه النماذج إلى أن اندلاع الأزمات المالية لا يرجع إلى ظواهر عشوائية محضة، بل نتيجة السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة من طرف الدولة، والتي ينتج عنها فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين (أصحاب الأصول)، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث أزمة أكيدة⁽⁷⁾.

3-2- النماذج من الجيل الثاني:

ظهرت هذه النماذج في سنوات التسعينات، وفقا للدراسة التي قام بها Eichengreen et Wyplosz (1993)، حول التجارب الأولى للعملة المالية في الدول المتقدمة، وتبعوا فيما بعد Obstfeld (1994-1996) الذي قام بتحليل أزمة آلية سعر الصرف الأوروبية في الفترة (1992-1993).

فحسب هذه النماذج الأزمة تتسم بالنفوذ ما بين الحكومة الممثلة في السياسات الاقتصادية والسوق من خلال تحقيق الطابع الذاتي تحسبا للمستثمرين، ويمكن أن تندلع بدون تفاهات أساسيات الاقتصاد الكلي، باعتبار أن السياسات الاقتصادية ليست محددة سلفا، ولكن هي استجابة للصدمات التي تؤثر على الاقتصاد، بما في ذلك التطورات الحاصلة في سوق العملات الأجنبية، لذا يواجه تكوين توازنات متعددة وأزمات يمكن أن تندلع أو تنتقل بفعل العدوى، أما سلوك السلطات النقدية فهو يتوسط ما بين تفضيله سعر الصرف الثابت وأهدافه الأساسية طويلة الأجل⁽⁸⁾.

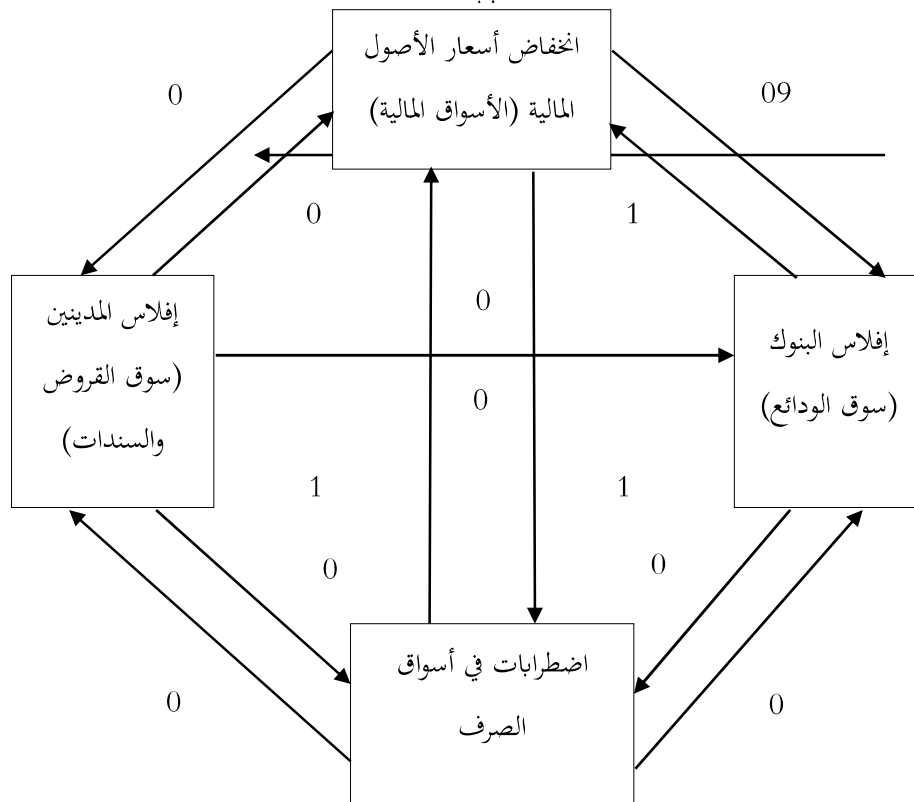
3-3- النماذج من الجيل الثالث:

ظهرت هذه النماذج من الأزمات المالية بعد أزمة جنوب شرق آسيا خلال الفترة (1997-1998) من قبل Pesenti وTille وKrugman 2000، والتي بدأت بانخفاض الباهت التايلندي في جويلية 1997، ثم امتدت إلى الدول الناشئة في المنطقة الآسيوية. هذه النماذج في بعض الأحيان تسمى بنماذج ما بين الأجيال (Marin وFlood 1999) لأنها تجمع بين نماذج أزمات الجيلين الأول والثاني، إلا أنها تتسم بنقص المعلومات في الأسواق المالية وبهشاشة النظام المصرفي.

4- قنوات انتشار الأزمات المالية:

تؤكد التعاريف السابقة للأزمة المالية أن هذه الأخيرة تنطلق بداية من أحد عناصر النظام المالي، ثم سرعان ما تنتشر لتشمل النظام بأكمله ما يهدد الاستقرار المالي وحتى الاستقرار الاقتصادي، وتنتشر الآثار السلبية للازمات المالية وفق القنوات التي يوضحها الشكل الآتي:

الشكل رقم 02: قنوات انتشار الأزمات



المصدر: نسيم أوكيل، "الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من أثارها، حالة أزمة جنوب شرق آسيا"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية علوم اقتصادية وعلوم تسيير، جامعة بن خدة، الجزائر، 2008، ص 61-62.

يوضح الشكل رقم 2 مختلف القنوات المحتملة لانتشار الأزمات المالية بين مختلف الأسواق، سوق القروض والسوق المالية، سوق الودائع (البنوك) وأسواق الصرف، وفيما يلي شرح لهذه القنوات:⁽⁹⁾

القناة رقم 01: وتمثل انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز المصرفي، فلانقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول قد يؤثر سلباً على البنوك ويزيد من احتمال إفلاسها وهو ما حدث في أزمة المديونية سنة 1982.

القناة رقم 02: تبين الحالة العكسية للقناة الأولى، حيث أن ظهور حالات إفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدينين وبالتالي احتمالات إفلاسهم كذلك والشاهد على ذلك ما حدث في الأزمة البنكية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929.

-القناة رقم 03: أزمة في سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار سعر السندات نتيجة تخلي المستثمرين عنها والتحول إلى سندات بعملة أخرى.

-القناة رقم 04: إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعاً لدى المستثمرين (الأجانب خاصة)، فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث هناك اضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.

-القناة رقم 05: قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك، إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر الصرف، وهو ما يسبب أزمة مصرفية لدى البنوك.

-القناة رقم 06: إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات التزامات مع الخارج خاصة، سيؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج.

-القناة رقم 07 و 08: تمثّلان الانتقال من الأزمة في أسواق الأسهم إلى أزمة في أسواق السندات، وهي غالبية الحدوث بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الأسهم.

-القناة رقم 09 و 10: تعبر عن انتقال الأزمة من أسواق الودائع إلى أسواق المال والعكس، حيث عدد كبير من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية كما أن البنوك خاصة في الدول المتقدمة تمتلك حصة كبيرة من رزمة السوق المالية.

-القناة رقم 11 و 12: تصف كيف يمكن لأزمة في أسواق الصرف أن تتحول إلى أزمة في أسواق المال والعكس، فمثلاً عند تخفيض قيمة العملة يحدث هلعاً لدى المستثمرين الأجانب ويقبلون على التخلي عن أصولهم المالية والمقيمة بتلك العملة.

المحور الثاني: مراحل وأنواع الدورات الاقتصادية

1- الدورات الاقتصادية:

نحاول أن نبين أثر الدورة الاقتصادية في صنع الأزمات.

1-1- تعريف الدورة الاقتصادية:

تمثل الدورات الاقتصادية جانباً مهماً من الدراسات الاقتصادية لطبيعة أثارها الواسعة على النشاط الاقتصادي، وبغية استجلاء طبيعة الدورات الاقتصادية لا بد من إدراك مفهومها، فقد ذكر Samuelson (بأنها متأرجحات في الناتج القومي الإجمالي والدخل والاستخدام من معالمة توسع والانكماش كبيرين في العديد من الفعاليات الاقتصادية).

أو هي مصطلح يستعمل لوصف التقلبات التي تحصل في الناتج الكلي والمتمثلة بارتفاع وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁰⁾.

وأشار آخر بأنها التغيرات التي تحصل في مستوى النشاط الاقتصادي العام والاستخدام بصورة متعاقبة ومنظمة⁽¹¹⁾. وذهب كل من Mitchell و Burns إلى تعريف الدورة الاقتصادية بأنها (أنموذج لتقلب موجود في النشاط الاقتصادي الكلي للدول التي يكون فيها العمل منفذا بشكل رئيسي في المؤسسات الخاصة)⁽¹²⁾.

وذكر Paul M. Johnson بأن الدورة الاقتصادية تمثل التآرجح شبه المنتظم أو التقلبات المتواترة في معدل النمو الاقتصادي في بلد ما، ويكون هذا التآرجح أدنى أو أعلى بدرجة كبيرة من الاتجاه العام طويل الأجل لأغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة، المستوى العام للأسعار)، مسبب (الازدهار، الركود، الكساد، الانتعاش)⁽¹³⁾.

فيما أكد آخر على صفة الانتظام بالدورة الاقتصادية إذ أشار إلى أن الدورة الاقتصادية عبارة عن تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي عبر الزمن⁽¹⁴⁾.

وذهب (جابر عبد الرحمن) إلى ربط الدورة الاقتصادية بالتوازن الاقتصادي، إذ عبر عنها بأنها كل اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي، خصوصاً الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك⁽¹⁵⁾.

نلاحظ من خلال التعاريف الأنفة الذكر، بأنها متفقة على وجود تأرجحات أو تغيرات أو تقلبات تحصل في النشاط الاقتصادي الكلي، مسببه عدم استقراره، لذا يمكن تعريف الدورة الاقتصادية بأنها موجات من عدم الاستقرار تتاب النشاط وتضم مرحلتين أساسيتين هما الانتعاش والكساد.

2-1- مراحل الدورة الاقتصادية:

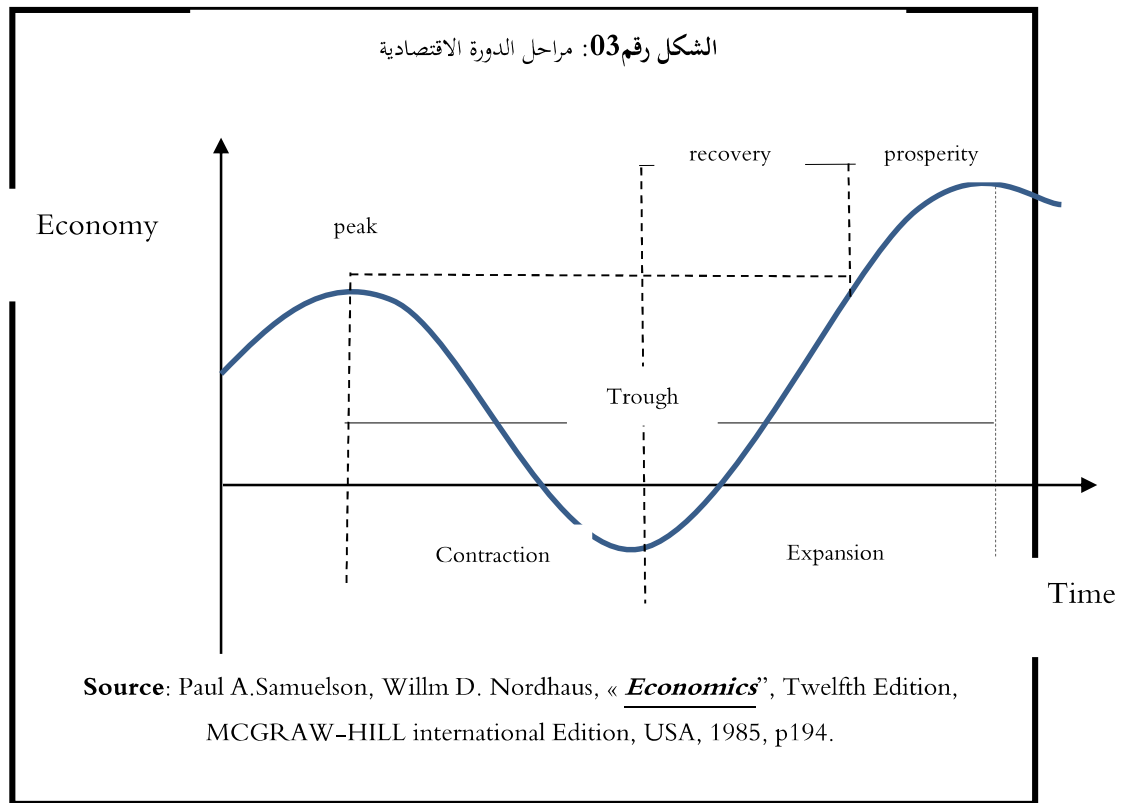
قسم الاقتصاديون الدورة الاقتصادية إلى مراحل أربع هي:⁽¹⁶⁾

أ- **مرحلة الانتعاش:** يبدأ النشاط الاقتصادي خلال هذه المرحلة بالزيادة المتمثلة بالإنتاج وتخفض البطالة، وترتفع الأجور، ويحصل توسع في تسهيلات الائتمانية ويتناقص المخزون من السلع ومن ثم زيادة في الدخل.

ب- **مرحلة الرواج:** تمثل نهاية مرحلة الانتعاش وأعلى نقطة في الدورة الاقتصادية وكما هو مبين في (شكل 6)، ومن سمات هذه المرحلة حصول ارتفاع في الأسعار وانخفاض كبير في معدلات البطالة وتوسع في الاستثمار ثم يبدأ النشاط الاقتصادي بالتراجع ويدخل مرحلة الانكماش.

د-مرحلة الانكماش: خلال هذه المرحلة يحصل تدهور في كل المؤشرات الاقتصادية فينقلص النشاط الاقتصادي والدخول وترتفع معدلات البطالة وتتناقص مستويات الأجور، ويحصل تراكم في المخزون نتيجة لتراجع الطلب، وظهور عجز المقرضين عن سداد القروض إلى البنوك ما يدفعها لتقليص حجم الائتمان، مما يؤدي إلى تراجع الدخل على مستوى الاقتصاد القومي.

هـ-مرحلة الكساد: تتميز هذه المرحلة بانخفاض النشاط الاقتصادي إلى أدنى مستوى، فينخفض معدل النمو وترتفع معدلات البطالة وينصرف رجال الأعمال عن الاستثمار، وتراجع معدلات الفائدة ويكون الاقتصاد قد مرحلة الركود Recession ، وإذا طال أمد هذه المرحلة وازداد عمقها يطلق عليها مرحلة الكساد Depression، وهي تمثل أوطأ نقطة لجميع المتغيرات الاقتصادية وهي قعر الدورة الاقتصادية Trough.



1-3- أنواع الدورات الاقتصادية:

أ- الدورات القصيرة الأجل:

ب- دورة كجن Kitchen Cycle: وقد أطلق عليها بدورات الاختراعات التكنولوجية⁽¹⁷⁾. حددها شوم بيتر ب 3-4 سنوات، وهي تمثل دورة قصيرة متوسط طولها 40 شهرا، حصلت في الولايات المتحدة خلال المدة 1807-1937.

ج- دورة ميتشل Mitchell Cycle: تمثل دورات قصيرة الأجل مدتها بين 40-50 شهرا.

د- دورة جوك لار Juglar Cycle: وهي من الدورات قصيرة الأجل والتي تتراوح مدتها بين 6-11 سنة، وقعت خلال المدة 1820-1929، إذ قام جوك لار برسم الإطار العام للدورة الاقتصادية من خلال مراقبته تكرار العودة الدورية للأزمات وتحليل تعاقب الازدهار (الانتعاش) والركود (الكساد)، لذا فلازمة وفقا لرؤيته فترة انتقالية في الدورة الاقتصادية، والتي تمثل فترة التغير في الظروف الاقتصادية بين الانتعاش والكساد بانتظار النهوض مجددا، وقد انصرف تحليله أساسا على الحركة الدورية للاقتصاد وليس على الأزمة⁽¹⁸⁾.

- دورات متوسطة الأجل: Kuznets Cycles

وقد أطلق عليها دورة كوزنتس والتي تتراوح مدتها بين 15-25 سنة، وقد عرفت من قبل بعض الاقتصاديين بدورات كوزنتس في البناء Building Kuznets Cycles⁽¹⁹⁾.

- دورات طويلة الأجل Nikolai Kondratieff:

يعد الاقتصاد الروسي Nikolai Kondratieff، أول من أشار إلى الدورات الاقتصادية طويلة الأجل، التي تتاب الاقتصاد الرأسمالي، وذلك خلال دراساته في عشرينات القرن الماضي، وقد حدد شوم بيتر مدة الدورة الطويلة الأجل بحدود 48-60 سنة.

وطبقا لكوندرايوف فقد بدأت أول دورة للأعمال عام 1789 والتي ارتبطت بموجة النسيج والآلات والسفن التجارية وامتدت نحو سنتين، فيما حصلت الثانية عام 1849 وامتدت إلى سبع وأربعين سنة وارتبطت بموجة السكك الحديدية وإنتاج الصلب، فيما ابتدأت الموجة الثالثة في عام 1896 في قطاعات النفط والسيارات والكهرباء والكيمياء⁽²⁰⁾.

فيما ارتبطت الدورة الرابعة ومنذ الثلاثينات من القرن الماضي بزيادة سرعة التسليح وأهمية النفط ومعالجة المعلومات والآلات المبرمجة والطاقة الذرية⁽²¹⁾.

2- كرونولوجيا دورات الأعمال:

توجد بعد الحرب العالمية الثانية الى وقتنا الحاضر حوالي 11 دورة أعمال تقريبا في الولايات المتحدة الأمريكية من 1945 حتى 2010 وهذا حسب "المركز الوطني الأمريكي للبحث الاقتصادي" (N.B.E.R)، وهذا ما يوضحه الجول الاتي:

الجدول رقم 01 : دورات الأعمال لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية (1945-2007)

الرقم	التوسع			الأزمة		الركود			
	التواريخ	المدة بالأشهر	المدى % من الناتج الوطني الخام الحقيقي	أسباب ازدهار محتمل	تاريخ الدورة قمة	أسباب خارجية كبرى	التواريخ	المدة بالأشهر	المدى % من الناتج الوطني الخام الحقيقي
1	-10 1945 إلى -7 1953	37		زيادة استهلاك السلع المعمرة	1948-11	نخاية الاقتصاد الحر (إعادة تنظيم الموازنة الفدرالية)	-11 1948 إلى -10 1949	11	-1.40%
2	-10 إلى 1949 -7 1953	45	+27.2%	حرب كوريا	1953-7		-7 1953 إلى -5 1954	10	-2.60%
3	-5 إلى 1954 -8 1957	40	+13.2%	زيادة الاستثمارات واستهلاك السيارات	1957-8		-8 1957 إلى -4 1958	8	-2.70%
4	-4 إلى 1958 -4 1960	24	+10.2%		1960-4	محاولة إيجاد توازن في الميزانية الفدرالية	-4 1960 إلى -2 1961	10	-0.10%
5	-2 1961	106	+47.2%	حرب الفيتنام	1969-12	إضراب في قطاع	-12 1969	11	-0.10%

		إلى 11- 1970	صناعة السيارات		(ازدهار -1964 (1966			إلى 12- 1969	
6	-11 إلى 1970 -11 1973	36	%+16.7	زيادة الطلب العالمي سياسة عالمية متساهلة	11-1973	أول صدمة نفطية محصول سيئ جدا	-11 1973 إلى -3 1975	16	%- 4.90
7	-3 إلى 1975 -1 1980	58	%+24.3	زيادة استهلاك السلع المعمرة	1-1980	ثاني صدمة نفطية سياسة جديدة (قمعية) ل FED	-1 1980 إلى -7 1980	6	%- 2.20
8	-7 1980 إلى -7 1981	12	%+4.2		7-1981	سياسة نقدية وضريبية قمعية	-7 إلى 1981 -11 1982	16	%-3
9	-11 1982 إلى -7 1990	92		زيادة السياسة الإسكانية	7-1990		-7 1990 إلى -3 1991	8	
10	-3 1991 إلى -3 2001	120			3-2001		-3 2001 إلى -11 2001	8	
11	-11 2001 إلى -12 2007	73		سياسة نقدية توسعية وسياسية إسكان متساهلة	12-2007	تعثر عملية دفع أفراط القروض العقارية بعد رفع أسعار	-12 2007 إلى بداية 2009	25	

			الفائدة من طرف FED						
--	--	--	--------------------------	--	--	--	--	--	--

المصدر : دانييل أرنولد' ترجمة عبد الامير شمس الدين' تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم'

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع' لبنان' ص 118

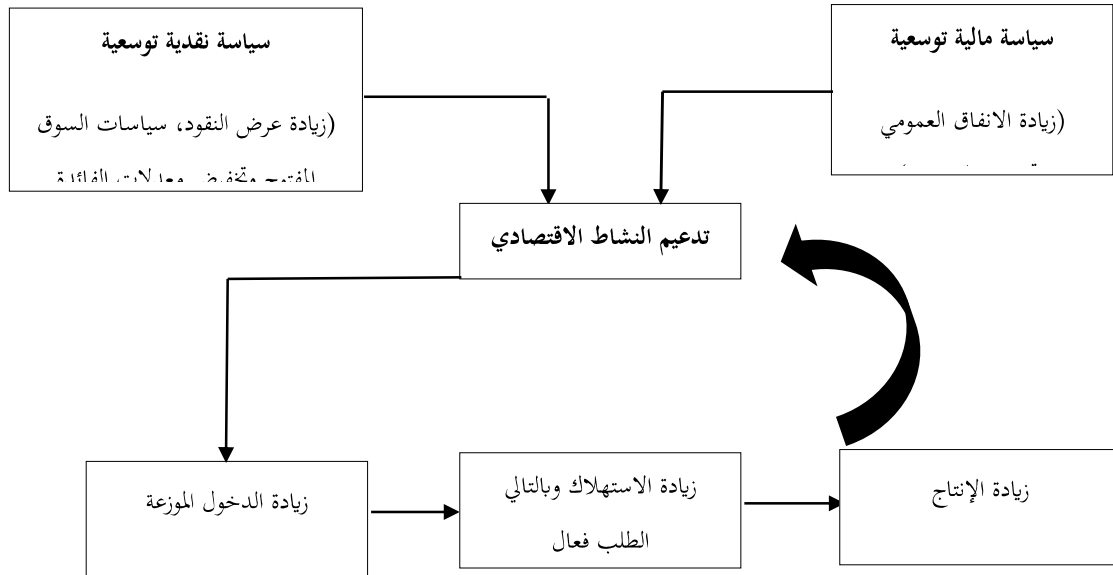
من خلال الجدول السابق الذي يوضح المسار التاريخي للأزمات المالية نتيجة للاختلالات في التوازنات المالية للدورات الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي، نجد السبب الرئيسي لوجود هذه الاختلالات هو التوسع في الإقراض والديون المبالغ فيها التي لا يبررها النشاط الحقيقي بقدر ما تستند الى نشاطات اخرى مساعدة على نمو هذه الديون التي تؤدي في النهاية الى وجود ركود اقتصادي، وانخفاض في الانتاج وارتفاع معدلات البطالة. فالجتمتع الأمريكي قائم في جوهره على الاقتراض، فإذا أراد أي مواطن أمريكي أن يشتري منزلاً، أو جهاز تلفزيون، أو سيارة، فليس هناك أدنى صعوبة في الحصول على هذه الأشياء، حتى ولو لم يتوفر له المال اللازم لشرائها، ويكفي في هذه الحالة بطاقة الائتمان التي لديه، لكي يشتري ما يريد. إن جوهر الأزمة المالية 2007-2009 في الولايات المتحدة الأمريكية، هو الدين (الاقتراض) أو ما يسمى "الرافعة المالية"، هكذا وبهذه السهولة، يحمل الاقتصاد القائم على المديونية بصفة دائمة، عوامل سقوطه، خاصة إذا أسبى استخدام الديون. وما زاد الأمر تعقيداً هو التوريق، مما أدى إلى موجات متتالية من الديون، انتهت بانفجار الفقاعة.

3- الحلول أو الإجراءات المتبعة للخروج من الأزمة:

يتم اتباع السياسة المالية التوسعية بزيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب، حيث يؤديان إلى زيادة القوة الشرائية للأفراد مما يؤدي إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي ما يؤدي إلى زيادة الانفاق الكلي العام وبالتالي التخلص من الانكماش، أي الفجوة الانكماشية.

كما يتم في نفس الوقت تطبيق سياسة نقدية توسعية وتتلخص⁽²²⁾ في آلية تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد في تقليل كلفة الاقتراض على المستثمرين (تقليل سعر الفائدة)، وتخفيض حافز الادخار للقطاع الخاص. لذلك يتوقع أن يتأثر كل من الاستهلاك والاستثمار إيجاباً، الأمر الذي يدفع الاقتصاد إلى الدخول في مرحلة التحليق من جديد والابتعاد عن شبح الركود أو الكساد. وهو ما حدث، فقد سارعت الدول الاقتصادية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية، حيث استوعبت درس الكساد الكبير وقامت بتنسيق سياستها واجراءاتها إلى حد جيد، فكانت هناك اجتماعات دورية لدول مجموعة العشرين والدول الصناعية الكبرى ومحافظي البنوك المركزية، ويمكن تلخيص السياستين وتأثيرهما في الشكل الموالي:

الشكل رقم 04: السياسات الاقتصادية المتبعة للخروج من الأزمة الاقتصادية



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، "النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص 368.

المحور الثالث: أليات التصدي للأزمة المالية في الدول النامية

يتوجب علينا إبراز بعض الوسائل والآليات التي يمكن الاعتماد عليها للتصدي للأزمة العالمية الحالية.

1- أليات التصدي للأزمة على مستوى السياسة المالية:

1-1 إعادة الاعتبار لدور الدولة الاقتصادي من خلال المراقبة والتنظيم والاشراف: الأسواق القوية تولد في أحضان الدول القوية، وهي بحاجة إلى من ينظمها لأنها غير قادرة على تنظيم نفسها بنفسها، بحاجة إلى يد مرئية بدلا من اليد الخفية.

2-1 التركيز على زيادة الأصول الإنتاجية والتركيز على دعم المنظومة الإنتاجية: في قطاعات الإنتاج المادي، وربط معدل الإصدار النقدي مع معدل النمو الاقتصادي، وتدخل المصرف المركزي للتحكم بحجم السيولة النقدية بمعناها الضيق والواسع، ومحدد لذلك هو القدرة الإنتاجية، وليس التدفقات المالية التي يمكن أن تتأثر بالمضاربات الدولية.

3-1 مكافحة الركود الاقتصادي: مراعاة معاناة الناس وأوضاع الشركات التي تأثرت بالأزمة من خلال إجراء تخفيضات ضريبية للأفراد والشركات كضريبة الدخل والضرائب المستوفاة على أرباح رأس المال، حيث أن تخفيض الأعباء الضريبية على الشركات والمواطنين لاسيما الفئات الاجتماعية غير ميسورة وذوي

الدخول المتدنية سوف يساعدهم وبلا شك على تجاوز الصعوبات اليومية التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية ومضاعفاتها على الحالة العامة للاقتصاد، الأمر الذي أدى إلى إعاقة النمو وتوقف عجلة الاقتصاد، معلنا بذلك بداية مرحلة جديدة من الانكماش والركود.

1-4 تكريس الإنفاق الحكومي الرأسمالي وضخ الأموال المخصصة في الموازنة العامة في قطاعات الإنتاج

المادي: كالصناعة والزراعة والتجارة وإقامة مشاريع تنمية حيوية متنوعة، من أجل خلق فرص عمل، وتشغيل العمالة العاطلة عن العمل، الأمر الذي نستطيع معه توليد الدخل، وبالتالي محاربة الفقر، وتحسين الأوضاع المالية والاجتماعية للمواطنين، والحد من نمو البطالة مرتفعة النسب أصلا، كذلك لا بد من إنشاء مشاريع إنتاجية، زراعية وتجارية (صغيرة ومتوسطة الحجم) في مناطق جيوب الفقر والبطالة وذلك لمساعدة سكان هذه المناطق على تحسين ظروفهم المعيشية، أحوالهم المادية، وإعطاء هذه الشريحة المهمشة من المجتمع فرصة حقيقية للمساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني المحلي.

1-5 احتواء التضخم وغلاء الأسعار: لابد من إجراء تخفيضات على الضرائب أو ضريبة القيمة المضافة،

غير مباشرة كضريبة المبيعات على المنتجات أو الرسوم أو الجمارك الأساسية، والمواد الأولية، مدخلات الإنتاج، مستلزمات الإنتاج، من أجل تخفيض الأسعار، ودفع معدلات التضخم إلى الهبوط وبالتالي تحفيز الإنفاق، وتنشيط الأسواق والوصول إلى زخم اقتصادي أكثر نمو. إن تخفيض الأسعار هو المحرك الأساسي لعجلة النمو المتباطئ بسبب ازدياد وتيرة الطلب على السلع والخدمات.

1-6 زيادة المخزون الاستراتيجي: لابد من الاهتمام بزيادة المخزون الاستراتيجي من المواد الغذائية

الأساسية كالأرز والقمح والذرة والسكر والعدس والزيوت والسلع الضرورية كالصابون والأدوية والمواد التموينية والمحروقات والغاز.

1-7 إجراء تدابير بسياسة تقشفية: باعتماد حزمة من الإجراءات التقشفية الوقائية وترشيد الإنفاق وشد

الحزام، فالإقتصاد والتقشف الغذائي وادخار بعض المال للضرورات القصوى، وحالات الطوارئ وإعادة توزيع موارد توزيعا رشيدا بالشكل السليم.

2- أليات التصدي للأزمة على مستوى سياسات البنك المركزي:

1-2 ضرورة التركيز على دور البنك المركزي: باعتبار أن المصرف المركزي يمثل مصرف المصارف والتعامل

مع معدلات هوامش أرباح بشكل يتناسب مع التطورات الاقتصادية، وليس مع عشوائية السوق، أي الاعتماد على دراسات الاقتصادية الموضوعية، لاسيما وأنا في دولة تسعى إلى تطبيق الاقتصاد الإسلامي في مناحي الحياة.

2-2 **حث البنك المركزي على اعتماد إجراءات نقدية أكثر مرونة:** وذلك بتسهيل شروط منح التمويل من خلال خفض هوامش الأرباح، تقليل تكاليف التمويل وتقليص حجم أو نسب الاحتياطات الإلزامية المودعة لديها، بهدف رفع مستوى السيولة المالية لدى البنوك التجارية، فمن خلال هاتين السياستين المالية والنقدية نستطيع تحسين نشاط تمويل وزيادة المعروض النقدي في الأسواق، لإتاحة السيولة ليس فقط للشركات كي تتمكن من تمويل احتياجاتها الاستثمارية أو التوسع في مشاريعها أو الاستمرار في ممارسة أعمالها، بل أيضا لزيادة قدرة المستهلكين على الشراء، وبالتالي التخفيف من حدة عزوفهم عن شراء السلع واستخدام الخدمات، خصوصا فيما يتعلق بشراء المنازل والسيارات والسلع المعمرة كالأثاث والتلفزيون والثلاجة والغسالة والكمبيوتر وغيرها وذلك أملا في تحريك مياه الطلب الراكدة، وزيادة معدلات الإنفاق الاستهلاكي والإنتاجي.

2-3 **الرقابة الرشيدة على استثمار أموال البنوك في الخارج:** وتشجيع البنوك على تنفيذ استثمارات كبيرة في الصناعة والزراعة، ووجود الرقابة الفعالة على الرهن العقاري، ومنع الإعلانات التي قد تورط الأفراد في زيادة الاستدانة التي قد تؤدي إلى حدوث أزمة، بالإضافة إلى معالجة قضية الإسكان، ومنع المضاربة على زيادة قيمة العقارات، ومداخل الحكومة في مجال الاستثمار الصناعي والزراعي.

2-4 **توفير السيولة المالية:** لا بد من تحرك حازم باتجاه التصدي لأزمة السيولة ومحدودية النقد ومعالجة الأزمة التمويلية وندرة القروض الشخصية والاستثمارية.

2-5 **زيادة التنسيق بين المؤسسات المالية:** سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وأن يكون الهدف هو مواجهة الاختلالات المالية الناجمة عن التفاوت بين قيمة الاقتصاد الحقيقي أي مقدار الإنتاج من السلع والخدمات والاقتصاد المالي.

3 آليات التصدي للأزمة على مستوى سياسات الاستثمار والمنافسة:

3-1 **تسهيل شروط الاستثمار:** لا بد من منح تسهيلات وحوافز استثمارية، من أجل توفير مناخ جاذب لتوليد استثمارات عربية بينية وأجنبية مباشرة، وتحرير الاستثمارات الأفقية (الاستثمارات في استخراج البترول ومشتقاته)، وإيجاد فرص عمل للمواطنين من شأنها أن تساهم في زيادة دخول الأفراد، ورفع مستوى الخزينة العامة من الإيرادات الضريبية التي يتم استيفائها من الجهات المستثمرة، وبالتالي تحفيز الطلب الاستهلاكي والإنفاق الحكومي العام على السلع والخدمات، وزيادة معدلات استثمارات الأعمال، الأمر الذي سيؤدي إلى تنشيط الدورات الاقتصادية البطيئة.

3-2 **تخفيف قواعد المنافسة:** لا سيما في ظل مناخ الأعمال المتراجع حاليا إذا ما أردنا تدفق رؤوس أموال القطاع الخاص وتشجيع المستثمرين عماد الاقتصاد الخاص وتحسين ثقتهم على تعزيز نشاطاتهم الاستثمارية

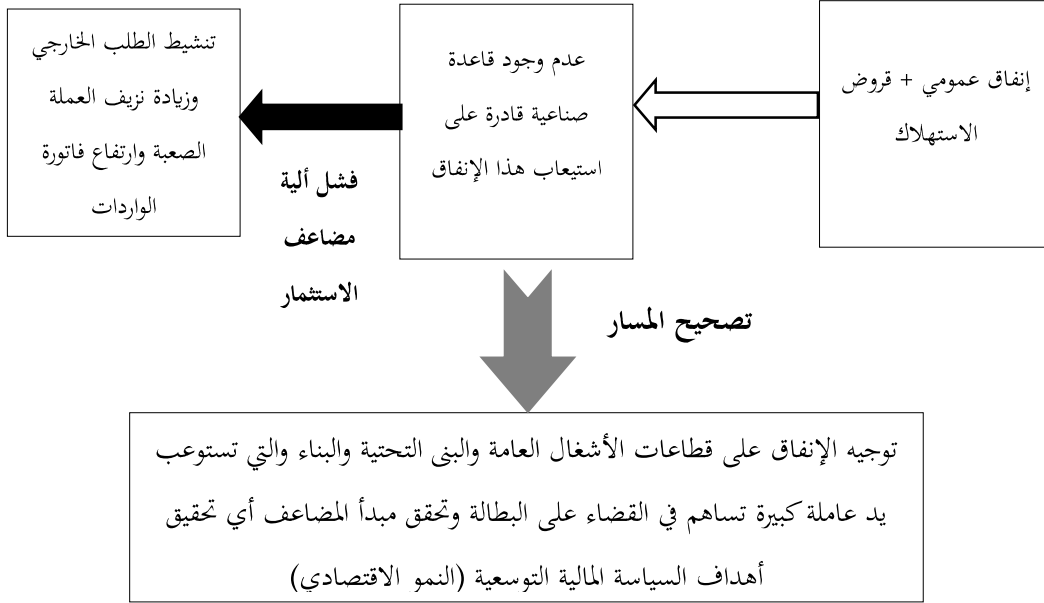
في مختلف القطاعات الاقتصادية كالطاقة والنقل والتعدين والاتصالات والتكنولوجيا والإسكان والعقارات والسياحة... إلخ، ولكي تؤتي الاستثمارات المرجوة ثمارها لا بد لنا أيضا من العمل على تحرير حركة المبادلات التجارية بين الدول أذا ما رغبتنا في زيادة معدلات التدفق التجاري من استيراد وتصدير، وصولا إلى تحقيق المنفعة المشتركة لجميع الأطراف المعنية.

4- آليات التصدي للأزمة على مستوى ديوان الزكاة:

4-1 تفعيل دور ديوان الزكاة في منح الدعم النقدي والعيني: لأسر الطبقات الدنيا والمتوسطة من المجتمع والعمل على تفعيل أكبر للاستقطاعات الاجتماعية المالية كفريضة الزكاة مثلا والتي هي من أركان الإسلام من أجل مساعدة الفقراء والمحتاجين والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة الذين لا حول لهم ولا قوة في هذه الظروف الصعبة، فمن خلال هذه السياسات المالية الضريبية، نعقد الأمل على زيادة مداخيل الأفراد ورفع هوامش الأرباح الصافية للشركات المتصرف بها من أجل تشجيع الطلب الاستهلاكي والانفاق الاستثماري الإنتاجي وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد وإنعاش النمو المتراخي.

4-2 توجيه توزيع مصرفي للفقراء والمساكين (المشروعات الصغيرة): إلى المستهدفين في مجال الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، حتى يتم تنمية الجباية من الزروع والأنعام.

الشكل رقم 05: الخلفية النظرية للإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة المالية في الدول النامية



المصدر: من اعداد الباحثين

الخلاصة:

كانت مختلف الأزمات المالية التي عصفت بالأسواق المالية قد عصفت بالدول المتقدمة إلا أنها أثرت وبشكل كبير على اقتصاديات الدول النامية، وبالتالي فإن الدول النامية ليست في منأى عما يحدث في الأسواق المالية العالمية وخاصة الدول التي تعتمد اقتصاداتها على المواد الأولية والبتروولية، ولذلك فإن استيعاب الدروس يمكننا جديا إلى الانتقال بواقعية وبجدية إلى برامج تنويع الاقتصاد للتمكن من التحكم في الخسائر المنجرة عن تواتر حدوث الأزمات في العالم. فلقد خلقت العولمة المالية تحديات كبرى في النظام المالي الدولي وأصبح يكشف أوجه الضعف الاقتصادية للبلدان بسرعة كما أنه ييسر نقل الاضطرابات المالية على الصعيد العالمي، لذلك فمن الضروري أن تحتفظ البلدان بسياسات اقتصادية مناسبة ومتسقة واتباع تدابير مناسبة لتقليل المخاطر وأن تكون لأساس اقتصادي كلي سليم مع وجود مركز مالي قوي وتوازن خارجي، وأنه من المهم بخاصة تحسين الاشراف على النظم المالية ولوائحها وشفافيتها.

نتائج البحث:

بعد الدراسة والتحليل لموضوع البحث من مختلف الجوانب وفقا للإشكالية المطروحة توصلنا إلى النتائج

التالية:

- 1- إن التطورات الأخيرة لأسواق المال لم تكشف النقاب عن مخاطر الأسواق العالمية فحسب، بل في كيفية التعامل معها بصورة مسؤولة من خلال إتباع سياسات اقتصادية تقوم على أسس متينة من الإصلاحات الهيكلية التي يمكن أن تقود إلى تجديد الثقة، وبالتالي تساعد على تخصيص الموارد بصورة كفؤة.
 - 2- يتضح أن الأزمات المالية العالمية قد أثرت بشدة على اقتصاديات مختلف الدول والتي أظهرت الترابط الوثيق بين الاقتصاديات ككل ومدى التحسس بين قطاعات ومكونات الاقتصاد العالمي.
 - 3- إن الصدمات المتتالية من الخارج من جراء الأزمات المالية والاقتصادية أو غيرها لها تأثيرها الواضح والواسع على النمو الاقتصادي الذي يركز بشكل كبير على الإيرادات الريعية وللحيلولة دون ذلك يكون من الأجدي تنويع الإنتاج ورفع تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحسين الأداء الاقتصادي والزيادة في القدرة على المنافسة الخارجية وترقية الصادرات في القطاعات الصناعية والخدماتية، الأمر الذي يسمح بوجود أدوات لامتصاص الصدمات الخارجية وإخمادها، بفضل الغطاء الذي تقدمه هذه الإجراءات والتي تعمل على زيادة مرونة وقدرة الاقتصاد على التكيف مع الصدمات والتفاعل معها.
- الهوامش:

- 1- السيد البدوي عبد الحافظ، "ادارة الأسواق والمؤسسات المالية، نظرة معاصرة"، دار الفكر العربي، 1999، ص 30.
- 2- الانتقاء العكسي: يتمثل في كون أن المستثمر صاحب المشروع الأكثر خطرا هو الذي تكون له حظوظ أوفر في الحصول على قروض ممن عند البنوك.
- 3- الخطر الخلفي: يتمثل في كون المدين، وبعد التعاقد والحصول على قرض من عند البنك قد يياشر ممارسة نشاط معين آخر من شأنه رفع احتمال عدم القدرة على الدفع ومن تم عدم استرجاع البنك لأمواله.
- 4- Barthalon Éric, « Crises Financières », Revue problèmes économiques, n° 2595, 1998
- 5- Zeineb Zouari, Samir Hammami, « Crises Financières et Contagion », cas de subprime, mémoire spécialité maitrise en actuariat et finance, institut des hautes études commerciales de Sousse, 2007, disponible sur internet, 15/02/2017, p2.
- 6-Michel-Henry Bouchet, « la Globalisation : introduction à l'économie du nouveau monde », Pearson Education, Paris, 2005, pp178-179.
- 7-Zeineb Zouari, Samir Hammami, OPCIT, p2.
- 8- André Cartapanis, « les marchés financiers internationaux », la découverte, Paris, 2008, p89.
- 9- نسيم أوكيل، "الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من أثارها، حالة أزمة جنوب شرق آسيا"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية علوم اقتصادية وعلوم تسيير، جامعة بن خدة، الجزائر، 2008، ص ص 61-62.
- 10- Pull . Samuelson, William D. Northeast, « Economic », Twelfth Edition, MCGRAW6HILL International Editions, USA, 1985, p203.

- 11- عبد السلام ياسين الادريسي، "التحليل الاقتصادي الكلي"، ط1، جامعة البصرة، 1986، ص395.
 - 12- R.Gordon, "The American business cycle", New York, NBER, 1986, p3.
 - 13- Paul M. Johnson, « glossary of political economy terms », Auburn university, united States, 2000, p81.
 - 14- حسين عمر، "الموسوعة الاقتصادية"، ط4، دار الفكر العربي، القاهرة، 1992، ص214.
 - 15- جابر عبد الرحمن، "الاقتصاد السياسي"، ج2، مطبعة التفييض، بغداد، 1948، ص454.
 - 16- سيف سعيد السويدي، "مدخل لأسس الاقتصاد"، ط6، دار الكتب القطرية، 2002، ص179-180.
 - 17- Lutz G. Arnold K, « Business cycle theory », University of Regensburg, United Kingdom, 2002, p28.
 - 18- R. Garden, « The American Business cycle », international Monterey fund.N°23, Washington, 1989, p1.
 - 19- Lutz G Arnold, OPCIT, p33.
 - 20- فؤاد مرسي، "الرأسمالية تجدد نفسها"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص456.
 - 21- روستو و.و، "العبور من هنا إلى هناك، مستقبل أمريكا في الاقتصاد العالمي"، ترجمة أحمد سعيد دويدار، مراجعة محمد علي رفعت، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1980.
 - 22- أسامة سويدان، "فعالية السياسة النقدية في الأزمات"، تاريخ الاطلاع 2017/03/03 <http://www.alaswaq.net/views/2009/07/28/26357.html>.
- المراجع:
- 1- أسامة سويدان، "فعالية السياسة النقدية في الأزمات"، تاريخ الاطلاع 2017/03/03
 - 2- بن بوزيان محمد، شبي عبد الرحيم، شكوري سيدي محمد، "الأثار الاقتصادية الكلية لصددمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية"، منتدى البحوث الاقتصادية، تاريخ الاطلاع 2017/02/29.
 - 3- جابر عبد الرحمن، "الاقتصاد السياسي"، ج2، مطبعة التفييض، بغداد، 1948.
 - 4- حسين عمر، "الموسوعة الاقتصادية"، ط4، دار الفكر العربي، القاهرة، 1992.
 - 5- دانييل أرنولد، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، "تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1992.
 - 6- روستو و.و، "العبور من هنا إلى هناك، مستقبل أمريكا في الاقتصاد العالمي"، ترجمة أحمد سعيد دويدار، مراجعة محمد علي رفعت، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1980.
 - 7- السيد البدوي عبد الحافظ، "ادارة الأسواق والمؤسسات المالية، نظرة معاصرة"، دار الفكر العربي، 1999.
 - 8- سيف سعيد السويدي، "مدخل لأسس الاقتصاد"، ط6، دار الكتب القطرية، 2002.
 - 9- ضياء مجيد الموسوي، "النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.
 - 10- عبد السلام ياسين الادريسي، "التحليل الاقتصادي الكلي"، ط1، جامعة البصرة، 1986.

11- فؤاد مرسي، "الرأسمالية تجدد نفسها"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1990.

12- André Cartapanis, « les marchés financiers internationaux », la découverte, Paris, 2008

13- Barthalon Éric, « Crises Financières », Revue problèmes économiques, n° 2595, 1998.

14- Lutz G. Arnold K, « Business cycle theory », University of Regensburg, United Kingdom, 2002.

15- Michel-Henry Bouchet, « la Globalisation : introduction à l'économie du nouveau monde », Pearson Education, Paris, 2005.

16- Paul M. Johnson, « glossary of political economy terms », Auburn university, united States, 2000.

17- Pull . Samuelson, William D. Northeast, « Economic », Twelfth Edition, MCGRAW6HILL International Editions, USA, 1985.

18- R. Garden, « The American Business cycle », international Monterey fund.N°23, Washington, 1989.

19- R.Gordon, " The American business cycle ", New York, NBER, 1986.

20- Zeineb Zouari, Samir Hammami, « Crises Financières et Contagion », cas de subprime, mémoire spécialité maîtrise en actuariat et finance, institut des hautes études commerciales de Sousse, 2007, disponible sur internet, 15/02/2017.

21- [http ://www.alaswaq.net/views/2009/07/28/26357.html](http://www.alaswaq.net/views/2009/07/28/26357.html).